# المركز القانوني لمصفي الشركات
## دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريعات العربية والفرنسية

تأليف
دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

## الإهداء
إلى روح أمي وأبي الطاهرة، منبع الرحمة ومدرسة الفضيلة، داعياً الله لهما بالرحمة الواسعة والجنات الخالدة.
إلى ابنتي الحبيبة وقرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية، زهرة الحياة وجمال الوجود، التي تجمع بين رقة شط المتوسط وشموخ جبال الأوراس، لتكون شاهدة على أن الإيمان هو أجمل ما يزين الإنسان.

## المقدمة
تُعد عملية تصفية الشركات من المراحل الحاسمة في دورة حياة الشخص الاعتباري، حيث تنتقل الشركة من

مرحلة النشاط والإنتاج إلى مرحلة الانتهاء وتصفية الحسابات، وهو ما يتطلب وجود طرف محايد وأمين يتولى إدارة هذه المرحلة الدقيقة وهو مصفي الشركات. إن المركز القانوني للمصفي ليس مجرد وظيفة إدارية عابرة، بل هو مركز قانوني معقد يجمع بين صفة الوكيل عن الشركاء والأمين على أموال الدائنين، مما يفرض عليه مسؤوليات جسيمة والتزامات قانونية وأخلاقية عالية. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تحليلية معمقة للمركز القانوني لمصفي الشركات، مفككاً نصوصه في التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية، جامعاً بين القواعد القانونية الوضعية والأحكام الشرعية الإسلامية التي تجعل من التصرف في أموال الغير أمانة كبرى. إننا لا نقدم هنا مجرد سرد للنصوص، بل نحاول فهم الفلسفة القانونية الكامنة وراء حماية أموال الشركة أثناء التصفية، مع اليقين بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي شرع الوفاء بالعقود وجعل الإنسان مستخلفاً في المال. سنغوص في هذا العمل عبر عشرين فصلاً معمقاً لنحلل طبيعة تعيين المصفي، وصلاحياته، ومسؤولياته المدنية والجنائية، وآليات عزله، وصولاً إلى مقارنة نقدية تبرز أوجه التشابه والاختلاف. إن هذا

الكتاب هو جهد أصيل خالص، يضع بين يدي المشرعين والقضاة والمصفين مرجعاً شاملاً ينظم هذا القطاع الحيوي بما يحقق العدالة ويحفظ الأموال ويوافق شرع الله، مؤكدين أن التصفية العادلة هي خاتمة مطابقة لحسن البداية، وأن الأمانة في التصرف في أموال الناس هي معيار التقوى في المعاملات.

## الفصل الأول
## ماهية تصفية الشركات ودور المصفي

تصفية الشركات هي الإجراءات القانونية والمالية اللازمة لإنهاء وجود الشركة وتصفية أصولها وسداد ديونها. في هذا الفصل، نحدد التعريف الدقيق للتصفية ودور المصفي كقائد لهذه العملية. الله جعل للأشياء بدايات ونهايات، والتصفية هي النهاية القانونية للشخص الاعتباري. ندرس الفرق بين التصفية الاختيارية والتصفية القضائية، ودور المصفي في كل منهما. إن التحديد الدقيق للمهمة يترتب عليه تحديد نطاق المسؤولية القانونية للمصفي. نناقش التطور التاريخي لمؤسسة التصفية من ممارسة عرفية إلى تنظيم تشريعي دقيق. إن فهم ماهية التصفية هو المدخل الصحيح لفهم المركز القانوني لمن يتولاها.

نؤكد أن المصفي هو حارس المرحلة الانتقالية بين حياة الشركة وموتها القانوني.

الفصل الثاني
الطبيعة القانونية لمركز المصفي
تختلف الفقه والقضاء في تحديد الطبيعة القانونية لمركز المصفي هل هو وكيل عن الشركاء أم عضو في جهاز الشركة؟ في هذا الفصل، نحلل الطبيعة القانونية للمصفي وهل يخضع لقواعد الوكالة أم لقانون الشركات. الله أمر بالوفاء بالعقود، والمصفي يرتبط بعقد ولاية أو وكالة. ندرس نظرية العضو في جهاز الشركة ونظرية الوكيل الخاص، وتأثير كل نظرية على مسؤوليته. إن تحديد الطبيعة يترتب عليه تحديد قواعد التعيين والعزل والمسؤولية. نؤكد أن الغالب في التشريعات الحديثة هو اعتباره ممثلاً للشركة في مرحلة التصفية بصلاحيات واسعة. إن الطبيعة المختلطة للمركز تتطلب توازناً بين مصلحة الشركاء ومصلحة الدائنين.

الفصل الثالث
طرق تعيين مصفي الشركات

يتم تعيين المصفي بطرق متعددة حسب نوع التصفية ونص النظام الأساسي للشركة. في هذا الفصل، نحلل طرق التعيين من خلال الجمعية العامة أو الحكم القضائي أو النص في العقد. الله جعل للأمر أولي، والتعيين يجب أن يكون بطرق مشروعة واضحة. ندرس شروط صحة قرار التعيين ونسب التصويت المطلوبة في الجمعية العامة. نناقش حالات التعيين القضائي عند عجز الشركاء عن الاتفاق أو وجود مصلحة للدائنين. إن وضوح طريقة التعيين يمنع النزاع حول شرعية المصفي في تمثيل الشركة. نؤكد أن التعيين القضائي يضمن الحياد في حالات الصراع بين الشركاء. إن الشرعية في التعيين هي أساس الشرعية في التصرفات اللاحقة.

الفصل الرابع
الشروط الواجب توافرها في المصفي
لا يتولى شخص مهمة التصفية إلا بتوافر شروط معينة تضمن أهليته وأمانته. في هذا الفصل، ندرس الشروط الشخصية والموضوعية للمصفي من أهلية وعدم محكومية. الله جعل للأمانة أهلاً ، والمصفي أمين على أموال الآخرين. نناقش شرط عدم وجود تضارب

مصالح بين المصفي والشركة أو الدائنين. ندرس الشروط المهنية مثل الخبرة المحاسبية والقانونية في الشركات الكبرى. إن غياب الشروط قد يؤدي إلى بطلان التعريض أو المساءلة القانونية. نؤكد أن النزاهة والكفاءة هما ركيزتا اختيار المصفي الناجح. إن التشدد في الشروط يحمي أموال الشركة من سوء الإدارة أو الاختلاس.

الفصل الخامس
صلاحيات المصفي في إدارة أصول الشركة
يتمتع المصفي بصلاحيات واسعة لإدارة شؤون الشركة خلال فترة التصفية لضمان تحقيق أفضل قيمة للأصول. في هذا الفصل، نحلل نطاق صلاحيات المصفي في التصرف في المنقولات والعقارات. الله جعل للإنسان ولاية على ما استخلف عليه، وصلاحيات المصفي ولاية مؤقتة. ندرس الفرق بين أعمال الإدارة وأعمال التصرف وحدود كل منها. نناقش الحاجة لموافقة الشركاء أو القاضي في التصرفات الكبرى مثل بيع الأصول الأساسية. إن وضوح الصلاحيات يمنع التعدي على حقوق الشركاء أو الدائنين. نؤكد أن المصفي يجب أن يتصرف كرجل أعمال prudent في إدارة

الأصول. إن سوء استخدام الصلاحيات يوجب المسؤولية التعويضية.

الفصل السادس
التزامات المصفي تجاه الدائنين
يُعد الدائنون من أهم أصحاب المصلحة في عملية التصفية، وللمصفي التزامات خاصة تجاههم. في هذا الفصل، ندرس التزام المصفي بحصر الديون وإخطار الدائنين بالتصفية. الله أمر بقضاء الديون، والمصفي مسؤول عن ضمان حقوق الدائنين. نناقش التزام المصفي بعدم تفضيل بعض الدائنين على الآخرين إلا لسبب قانوني. ندرس مسؤولية المصفي عن الإخلال بنظام توزيع الأموال على الدائنين. إن حماية الدائنين هي الهدف الأساسي من وجود المصفي في التصفية القضائية. نؤكد أن الشفافية مع الدائنين تمنع الدعاوى الكيدية وتسرع إجراءات التصفية. إن الوفاء بحقوق الدائنين هو اختبار أمانة المصفي الأول.

الفصل السابع
التزامات المصفي تجاه الشركاء
الشركاء هم مالكو الشركة، وللمصفي التزامات

إعلامية ومالية تجاههم خلال التصفية. في هذا الفصل، نحلل التزام المصفي بتقديم تقارير دورية عن سير التصفية للشركاء. الله أمر بالشورى والبيان، والشركاء لهم حق المعرفة. نناقش حق الشركاء في الاطلاع على دفاتر الشركة أثناء التصفية. ندرس التزام المصفي بتوزيع فائض الأصول على الشركاء بعد سداد الديون. إن الإخلال بهذه الالتزامات يوجب مساءلة المصفي مدنياً أمام الشركاء. نؤكد أن التواصل المستمر مع الشركاء يبني الثقة ويقلل من النزاعات. إن حقوق الشركاء لا تسقط بمجرد دخول الشركة في التصفية.

الفصل الثامن
تمثيل الشركة أمام القضاء والغير
يحل المصفي محل مجلس الإدارة في تمثيل الشركة قانوناً خلال فترة التصفية. في هذا الفصل، ندرس نطاق تمثيل المصفي للشركة في الدعاوى القضائية والمعاملات. الله جعل للخصومة أطرافاً، والمصفي هو خصم أو مدعي نيابة عن الشركة. نناقش هل يحتاج المصفي لتفويض خاص لرفع الدعاوى أم أن الصلاحية عامة؟ ندرس آثار التصرفات التي يجريها المصفي

باسم الشركة على الشركاء. إن وضوح سلطة التمثيل يحمي الغير حسن النية dealt مع المصفي. نؤكد أن توقيع المصفي هو الخاتم القانوني للشركة في مرحلة التصفية. إن سوء التمثيل قد يعرض الشركة لخسائر يتحملها المصفي.

الفصل التاسع
الإدارة المالية والمحاسبية أثناء التصفية
تتطلب التصفية دقة محاسبية عالية لحصر الأصول والخصوم وتحديد نتيجة التصفية. في هذا الفصل، نحلل التزامات المصفي بإمساك دفاتر محاسبية خاصة بالتصفية. الله أمر بالكتابة والحساب، والدقة المحاسبية أمانة. نناقش ضرورة تدقيق الحسابات من قبل مراقب حسابات معتمد قبل الإغلاق. ندرس مسؤولية المصفي عن أي نقص في الأموال غير مبرر مستندياً. إن الإدارة المالية السليمة هي معيار نجاح عملية التصفية. نؤكد أن الإهمال المحاسبي قد يفتح باباً للاتهامات الجنائية بالاختلاس. إن الشفافية المالية هي درع المصفي ضد الشبهات.

الفصل العاشر

بيع أصول الشركة وقواعد التقييم
يهدف المصفي إلى تحويل أصول الشركة إلى سيولة نقدية لسداد الديون، مما يتطلب بيع الأصول. في هذا الفصل، ندرس القواعد المنظمة لبيع أصول الشركة سواء بالمزاد أو الاتفاق. الله أحل البيع، ولكن بشروط العدالة والعلن في التصفية. نناقش ضرورة تقييم الأصول بواسطة خبراء مستقلين لمنع البيع بأقل من القيمة. ندرس حالات بيع الأصول ككتلة واحدة أو بشكل منفصل حسب المصلحة. إن البيع غير العادل يوجب تعويض الشركاء عن الفرق في القيمة. نؤكد أن المصفي يجب أن يسعى لأعلى سعر ممكن للأصول. إن تحقيق أفضل قيمة للأصول هو جوهر واجب المصفي تجاه أصحاب الحقوق.

الفصل الحادي عشر
توزيع حصص التصفية على المستحقين
بعد بيع الأصول وسداد الديون، يتم توزيع الباقي على الشركاء حسب حصصهم. في هذا الفصل، نحلل نظام توزيع حصص التصفية والترتيب القانوني للاستحقاق. الله شرع القسمة بالعدل، والتوزيع يجب أن يكون وفق النظام الأساسي والقانون. ندرس أولوية سداد ديون

العمال والضرائب قبل توزيع الأرباح على الشركاء. نناقش حالات الخسارة وكيف يتحملها الشركاء حسب نوع الشركة. إن الخطأ في التوزيع يوجب على المصفي رد المبالغ من حسابه الخاص. نؤكد أن التوزيع النهائي هو خاتمة العمل المالي للمصفي. إن العدالة في التوزيع هي الخاتمة المشرفة لعملية التصفية.

الفصل الثاني عشر
المسؤولية المدنية لمصفي الشركات
قد يتحمل المصفي مسؤولية مدنية عن الأضرار التي تلحق بالشركة أو الغير بسبب خطأه. في هذا الفصل، نحلل أركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية. الله أوجب الضمان في إتلاف المال، والمصفي ضمانه كأمين مأجور. ندرس أنواع الأخطاء التي توجب المسؤولية مثل الإهمال أو تجاوز الصلاحيات. نناقش مدى مسؤولية المصفي عن أخطاء موظفي التصفية تحت إدارته. إن إثبات الخطأ يتطلب خبرة فنية وقضائية دقيقة. نؤكد أن المسؤولية المدنية هي الرادع المالي لإهمال المصفي. إن التعويض يجب أن يغطي الضرر الفعلي الناتج عن سوء الإدارة.

## الفصل الثالث عشر
## المسؤولية الجنائية لمصفي الشركات

قد تصل مخالفات المصفي إلى حد الجريمة الجنائية مثل الاختلاس أو تزوير الدفاتر. في هذا الفصل، نرصد الجرائم الجنائية التي قد يرتكبها المصفي أثناء التصفية. الله حرم أكل أموال الناس بالباطل، والجريمة تستوجب العقاب الزاجر. ندرس عقوبات الإفلاس بالتدليس وإخفاء الأصول في قوانين العقوبات. نناقش مسؤولية المصفي عن غسل الأموال عبر عمليات التصفية الوهمية. إن الردع الجنائي ضروري لحماية نزاهة عملية التصفية. نؤكد أن العقوبة الجنائية لا تسقط المسؤولية المدنية عن رد الأموال. إن نزاهة المصفي هي خط الدفاع الأول ضد الجرائم المالية.

## الفصل الرابع عشر
## عزل المصفي وأسبابه

لا يكون تعيين المصفي نهائياً بل قابل للعزل عند وجود مبررات قانونية أو قضائية. في هذا الفصل، ندرس أسباب عزل المصفي من قبل الجمعية العامة أو المحكمة. الله جعل للأمر أولي، والعزل جزء من سلطة التعيين. نناقش أسباب العزل مثل الإهمال الجسيم أو

فقدان الأهلية أو الخيانة للأمانة. ندرس إجراءات العزل وضمانات حق المصفي في الدفاع عن نفسه. إن العزل التعسفي يوجب تعويض المصفي عن الضرر اللاحق به. نؤكد أن العزل ضرورة لحماية أموال الشركة من مصفي غير أمين. إن استقرار المركز القانوني مهم لكن ليس على حساب المصلحة العامة.

الفصل الخامس عشر
استقالة المصفي وإجراءاتها
يجوز للمصفي الاستقالة من مهامه وفق شروط وإجراءات محددة قانوناً. في هذا الفصل، نحلل حق المصفي في الاستقالة والقيود المفروضة عليه. الله لم يكره أحداً على عمل، لكن الاستقالة لا تضر بالغير. نناقش ضرورة وجود مبرر مشروع للاستقالة في أوقات حرجة. ندرس التزام المصفي بالاستمرار حتى تعيين بديل لتجنب شغور المنصب. إن الاستقالة المفاجئة دون مبرر قد توجب مسؤولية المصفي عن الأضرار. نؤكد أن الاستقالة حق مقيد بالمصلحة العامة للتصفية. إن الانتقال السلس للمهام بين المصفي القديم والجديد ضروري.

## الفصل السادس عشر
## أتعاب المصفي وتحديد قيمتها

يستحق المصفي أتعاباً مقابل جهده في إدارة عملية التصفية المعقدة. في هذا الفصل، ندرس معايير تحديد أتعاب المصفي سواء نسبة أو مبلغ مقطوع. الله جعل للأجير حقاً في أجره، والمصفي مأجور على عمله. نناقش دور المحكمة في تحديد الأتعاب عند عدم الاتفاق عليها. ندرس حالات حرمان المصفي من الأتعاب عند ثبوت إهماله أو خيانته. إن المبالغة في الأتعاب على حساب الدائنين أمر غير مقبول قانوناً. نؤكد أن الأتعاب يجب أن تتناسب مع حجم العمل ومسؤولية المصفي. إن العدالة في الأتعاب تحفز المصفي على الأداء المتميز.

## الفصل السابع عشر
## إغلاق التصفية وشطب الشركة من السجل

تنتهي مهمة المصفي بإغلاق التصفية وشطب الشركة نهائياً من السجل التجاري. في هذا الفصل، نحلل الإجراءات القانونية لإقفال التصفية ونشرها. الله جعل للأشياء نهاية، والشطب هو الموت القانوني للشركة. ندرس التزام المصفي بإيداع محضر التصفية

النهائي لدى السجل التجاري. نناقش آثار الشطب على بقاء بعض الالتزامات الضريبية أو العمالية. إن الإغلاق الرسمي يحمي المصفي من مسؤولية مستقبلية عن أعمال الشركة. نؤكد أن الشطب لا يسقط حق الدائنين في حال وجود غش. إن الخاتمة القانونية الصحيحة تمنع بعث الشركة قانوناً بشكل غير مشروع.

الفصل الثامن عشر
التنظيم القانوني للتصفية في مصر
يخضع مصفي الشركات في مصر لقانون الشركات التجارية وقانون التجارة الجديد. في هذا الفصل، نحلل النصوص المصرية المنظمة لمركز المصفي وصلاحياته. الله جعل لكل أمة قانوناً، والقانون المصري يتطور لمواكبة الاستثمار. ندرس دور محكمة الأمور المستعجلة في تعيين وعزل المصفي في مصر. نناقش الاجتهاد القضائي المصري في مسؤولية المصفي عن ديون الشركة. إن الفقه القضائي المصري يميل لحماية الدائنين في حالات الإهمال. إن الدراسة الدقيقة للنظام المصري تفيد المستثمرين في السوق المصري. نؤكد أن مصر تسعى لتحديث قوانين الإفلاس

والتصفية لجذب الاستثمار.

الفصل التاسع عشر
التنظيم القانوني للتصفية في الجزائر وفرنسا
ينظم المشرع الجزائري والفرنسي التصفية ضمن قوانين التجارة والشركات التجارية بدقة. في هذا الفصل، ندرس الخصوصية الجزائرية والفرنسية في تنظيم التصفية القضائية. الله جمع بين البلدين روابط قانونية، والتشريع المتقارب يسهل التعاون. ندرس دور المصفي القضائي في فرنسا كمهنة منظمة ومرخصة. نناقش تأثير القانون الفرنسي على التشريعات العربية في مجال التصفية. إن النموذج الفرنسي يتميز بتنظيم مهني دقيق لمهنة التصفية. إن التقارب التشريعي يعزز الثقة في المعاملات التجارية عبر الحدود. إن الاستفادة من التجربة الفرنسية تثري التطبيق العربي لمهنة التصفية.

الفصل العشرون
خاتمة وتوصيات لتطوير مهنة التصفية
نختتم الكتاب بالدعوة إلى تنظيم مهنة التصفية كمهنة حرة خاضعة لرقابة مهنية. الله جعل للأمر أولي،

والتنظيم يحمي المهنة ويرفع كفاءتها. نطرح رؤية لإنشاء نقابة أو هيئة لمصفي الشركات تضمن المعايير الأخلاقية. المستقبل لتصفية شفافة وسريعة تحفظ الحقوق وتنهي الوجود القانوني بكفاءة. نضع هذا الكتاب كأمانة علمية تسهم في تطوير قوانين الشركات. الله ولي التوفيق في تحقيق العدالة المالية. إن التوازن بين حقوق الدائنين والشركاء هو سر نجاح التصفية، والمصفي الأمين هو ключ هذا النجاح.

الخاتمة

وبعد إتمام هذه الرحلة في المركز القانوني لمصفي الشركات، ندرك أن التصفية ليست نهاية مأساوية بل عملية تنظيمية ضرورية. إن الله سبحانه وتعالى هو الرزاق، وإنهاء الشركات يجب أن يتم بأمانة وعدل كما بدأ بتأسيسها. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة نوعية للمكتبة القانونية، وأن يكون دليلاً للمصفين والقضاة والمشرعين. إن مستقبل بيئة الأعمال مرهون بقدرة الأنظمة القانونية على تنظيم خروج الشركات من السوق بحماية الحقوق. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهرس

المقدمة
الفصل الأول ماهية تصفية الشركات ودور المصفي
الفصل الثاني الطبيعة القانونية لمركز المصفي
الفصل الثالث طرق تعيين مصفي الشركات
الفصل الرابع الشروط الواجب توافرها في المصفي
الفصل الخامس صلاحيات المصفي في إدارة أصول الشركة
الفصل السادس التزامات المصفي تجاه الدائنين
الفصل السابع التزامات المصفي تجاه الشركاء
الفصل الثامن تمثيل الشركة أمام القضاء والغير
الفصل التاسع الإدارة المالية والمحاسبية أثناء التصفية
الفصل العاشر بيع أصول الشركة وقواعد التقييم
الفصل الحادي عشر توزيع حصص التصفية على المستحقين
الفصل الثاني عشر المسؤولية المدنية لمصفي الشركات
الفصل الثالث عشر المسؤولية الجنائية لمصفي الشركات
الفصل الرابع عشر عزل المصفي وأسبابه

الفصل الخامس عشر استقالة المصفي وإجراءاتها
الفصل السادس عشر أتعاب المصفي وتحديد قيمتها
الفصل السابع عشر إغلاق التصفية وشطب الشركة من السجل
الفصل الثامن عشر التنظيم القانوني للتصفية في مصر
الفصل التاسع عشر التنظيم القانوني للتصفية في الجزائر وفرنسا
الفصل العشرون خاتمة وتوصيات لتطوير مهنة التصفية
الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه
تأليف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون
حقوق النسخ والطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف